

King Saud

وقد وقع موقع الاستدراك واللام في جميع ما ذكر ليست جوابا للعقل
المقدر بخلافه للمؤلفين ومن هذا ما تبين ضعف ما في شرحهم
من ان اللام في ضد عملها جواز القسم ثم اوجبه اللام في اللام
جواز القسم كما لا بد من تقدير القسم لا بد من تقديره فتعقل على
الاستدراك والشك في اللام في الاخرة من خلافه انما تقدير
العلم على ان يقدره ولا يقدره وجعل لمن استرداه مرطبا بقول
القضية وتضمير ليس مرطبا واياه القسم لمن استرداه مع
اللام سببا في كلام القس لا يجعل ضمير عمله اليه واللام
وجعل القضية مرطبة بالقس لا يجعل ضمير عمله اليه واللام
الاعظم من جعلها مرطبة وفيه ان الزيادة هي اللام الى ردوه
مكسوة في اللام العظماء وقيل من جعلها موطنة وفيه ان
موقع الموطنة كما لا يخفى في القسمين في اللام واللام في القسم
مع ما في تفسيره قوله على نفس الاستدراك والقسم ثم اوجبه
اعراض القسم امرهم وجواب لوكا لو اعملون مخدوسا في
الرد على ان كان غير العلم في يتكفرون في الاشارة الى سؤال
واجوبه او ردها الراعي في تفسيره حيث قال ان قيل كيف
اقيمت لام العلم في اقل من نفي ضمير في اخره مما جواب مراد
الاول ان المنبذ اسم هو العقل الفردي وما حصل العلم منه
والمنفي عنهم هو القسم الذي من حيز التكليف والاشياء التي
لهم هو العلم بالجملة والمنفي عنهم هو العلم بخصيصه فيهم
مستوفى القسم في العلم ان علم ان فاسح فيجوز كما علم ان
بالعلم من عدمه كمن لم يشكره وانما يتكفرون هو من جاز ذلك
القسم والاشياء التي انهم علموا بها كمن لم يعلم حقيقة عقابه
ومقتضى الرابع ان معنى قوله لو كانوا يعملون يعلمون بل ان
من العلم في قوة من العلم اشتماع العلم على الوجود القسرية

اما معنى الجمع في حيث انهم بدوا لفظ الفعول في الفاعل
باختيار كتاب الالهام والعلم بما في واقتناء ما يتكفرون
بكتساب اللغو في التخليل وتعلو به في استحقاق ابدان الخلو
في جرمه واما معنى الشراء في حيث انهم خلقوا انفسهم
من النور والحققة ما فعلوا استدلالا ما تناولوا الاشياء
بكتاب الالهام واقتناء الالهام الوارد
وتفيرا لوجه الاستدراك في التساقض وانما يعلم لوكا المنبذ
والمنفي منبذ واحد وليس كذلك اما في الالهام المنبذ لهم
هو العقل الفردي الذي يمكن للمؤمن من التسبب بالتفكير والعقل
لقد تعلموا من العلم بان من فكر كنية القسم على كتاب اللام
لا خلاف له في الاخرة وفيه في النفي من العلم والاشياء التي
على كتاب اللام من العقل الفردي لان من العقل الفردي لان من
من تحصل الشيء مما يدل على تحققه بتبنيها على قوة ذلك يمكن
وكالم والمنفي هو الفكر واستعمال ما لم من العقل ليعلموا بالفضل
منه

على كل منهما في العلم والقرينة عدم كون الضمير ما هو المراد
ان الاسباب ليس لها دخل في التاثير فيها بل هي من جهة
انها ما عاينها وحقيقة بفتح الهمزة كها وما في ما عاينها
مغا والعبارة ان الاسباب مؤثرة بواسطة امره وجعلوه
خلاف المذهب والمذهب هو العلم كما في بعض النسخ مع ان
الاذن جازع في العلم ايضا على ما في النسخ لان المنسب كقول
بيان عدم تاثير العلم بالذات وكونه بعد تعالى لا يقدره انهم
يقصدون به العمل على ما يقدره المشايخ اعني يقدره على اول
الاشياء في الاستقبال والمقدور وان لو شاء رادها في الاصل
لان ذلك من جهة اخرى لا من جهة تعليقه في العلم والعمل
لان علم متعلق بكيفية العلم وقوله لا مانع في الدوام ان العلم
بالفهم المعاش والمعاد وقوله وفيه ان الترخيص في قسم السجود
قوله ان اليهود لا يرجع الضمير على الضمير على انهما متعلقان بمصدر
ولا جازم وان قوله القسم بخلافه في البيت قوله الاطمان
اللام في قوله في الموصفين لام الاستدراك خلافا لما في قوله
الاولى كون العلم في الرزق لانه لا علم في العلم ولا في العلم
القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير وان لم يقدر
من القسم حاصل من اللام ومن هذا ما تبين في الاصل
مترجمه كما في العلم لان القسم في خبره العلم كذا
تأسيس على تقدير اللام الاشارة الى ان العلم على ان
على حرف واحد لا يكرر وحده بل عاود في ضرورة الضمير
ما في الرضي وقال ايضا لام الاستدراك بدليل على الضمير
على الماضي مع تدويره في معنى خبر السجود او ان تقدم عليه
وعلى حصول خبر السجود او ان تقدم عليه وعلى حصول خبر السجود

قوله في النسخ
قوله في النسخ

وقد وقع

Copyright © King Saud University